قضية استقلال الجزائر
في تقارير الدبلوماسيين العراقيين في باريس

د.محمد رشيد عبود الراوي
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات / جامعة الانبار

اختلفت القضية الجزائرية عن غيرها من قضايا المغرب العربي في سنوات الاستقلال، وذلك نتيجة النظرة الاستعمارية التي كانت تضع فيها فرنسا الجزائر عن غيرها من مستعمراتها. حيث كانت تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، فضلا عن ان الجزائر أول الدول العربية والمغربية التي خضعت للاستعمار المباشر عام ١٨٣٠ ، وآخر دولة حصلت على استقلالها في الوطن العربي ، فضلا عن أنها الدولة التي واجهت صور متعددة من العنف والقسوة من قبل قوات الاحتلال الفرنسي، وفي المقابل قابل الشعب الفرنسي هذا الاحتلال بمقاومة قل نظيرها في الوطن العربي ولسنوات الاستعمار الطويلة بدأت بمقاومة المجاهد عبد القادر الجزائري ورفاقه وانتهت بجيش التحرير الجزائري الذي قاد الكفاح المسلح حتى سنوات الاستقلال قدم الشعب الجزائري خلالها أكثر من مليون شهيد فعدت الدولة الأعلى بالتضحيات في الوطن العربي .

لقد أثمرت سنوات الكفاح المسلح في الجزائر إلى إيقان العالم بأهمية حل القضية الجزائرية ،وأصبحت قضية دولية وذلك بحكم صمود جيش التحرير الجزائري في كفاحه المسلح وتسرب اليأس إلى نفوس صانعي القرار في الحكومة الفرنسية، بالإضافة إلى مواقف الحكومات العربية وقوى التحرر في العالم الثالث إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ، حيث نجح العامل الأول المتعلق بصمود الجزائريين رغم طول فترة الحرب ومواقف الدول العربية والدول الصديقة إلى تدويل القضية الجزائرية وتوجيه أنظار العالم لها فأصبحت القضية الأولى التي احتلت الاهتمام في قرارات مؤتمر باندونغ المنعقد في ١٨ نيسان ١٩٥٥ والتي كان من بين قراراته الاعتراف الصريح باستقلال الجزائر وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[١] .

كما دخلت القضية الجزائرية في تشرين أول عام ١٩٥٥ إلى هيئة الأمم المتحدة وطرحت على أعضائها للتصويت فوافق ٢٨ صوتا لصالحها ضد ٢٧ صوت وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت [٢].

إن دخول القضية الجزائرية أروقة هيئة الأمم المتحدة والتصويت لصالح الشعب الجزائري تعد نصرا للدبلوماسية الجزائرية والعربية وهزيمة لفرنسا وادعاءاتها ونواياها وانهيارا لنظرية فرنسا الكبرى باعتبار القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية.

بعد قرار منظمة الأمم المتحدة والقاضي بطرح موضوع الجزائر على جدول أعمالها وما أحدثته من ضجة داخل الأوساط السياسية الفرنسية ، صار بعض الكتاب الفرنسيين يذكرون طرح وجوب إعادة النظر في أمر الجزائر وإعطائها شي من الاستقلال الذاتي ، كما طرحت فكرة الاتحاد الفدرالي وفكرة الدومنيون وغيرها ، وكانت وزارة ادغار فور قد تعرضت لفقدان مركزها بسبب هذا الموضوع الشائـــك، إلا أن اليساريين الفرنسيين في المجلس كانوا يرغبون إعطاء الجزائر استقلالا على غرار ماتم في تونس[٣] .

كما كان لقرار هيئة الأمم المتحدة من قبول وضع مسالة الجزائر على جدول أعمالها أثرا عميقا على الحكومة الفرنسية فكانت الانفعالات العصبية التي بدت على وزير خارجية فرنسا أثناء مغادرته الجلسة كما أن جريدة اللوموند الفرنسية ومن بين ما جاء في مقال لها يوم ٣ \ ١٠ \ ١٩٥٥ وصفت به الحكومة الفرنسية (لو كان على رأس هذا القطر - فرنسا – حكومة تستحق أن تحمل هذا الاسم وليس زمرة من الناس مشرفة على الموت تنخر بها الخصومات الداخلية، مترددة في القرارات لما كان بوسع هيئة الأمم أن تصوت كما حصل)[٤].

من خلال ما مر ذكره يتضح لنا بداية هزيمة الحكومة الفرنسية في الأوساط الدولية لإمكانية التمسك بالأراضي الجزائرية وبالمقابل فقد نجح الوطنيين الجزائريين وورائهم قوى التحرر العربية والعالمية لعرض القضية الجزائرية في المنابر الدولية والتصويت لصالحها كما عدت خطوة متقدمة على طريق حل القضية.

وعند وصول مولييه إلى رئاسة الوزارة الفرنسية أراد امتصاص نقمة الفرنسيين والجزائريين معا على ضوء موقف الأمم المتحدة حيث كان أول عمل قام به هو السفر إلى الجزائر إلا أن غلاة المعمرين الفرنسيين استقبلوه بالحجارة وقشـــور البيض والطماطم وقد هتفوا بموته مع الجنرال كاترو الوزير الذي اعتمده مقيما في الجزائر والذي اضطر الاستقالة بسبب هذا الموقف فعين رئيـــس الوزراء المسيـــو لاكوست بديلا عنه من اجل إرضاء المعمرين الفرنسيين . وفي يوم ١٦ \ ٢ \ ١٩٥٦ ألقى رئيس الوزراء على المجلس الوطني الفرنسي منهاجه بشان الإصلاح في الجزائر ومن أهم ما جاء فيه بخصوص القضية الجزائرية : [٥]

١- إن فرنسا لا تترك الجزائر أبدا ، لكن التعلق بالوضع الراهن لم يعد ممكنا وينبغي إرضاء الرغبات السياسية للمسلمين الجزائريين ، وهي استرجاع كرامة الإنسان الحر، مؤكدا بان الاتحاد بين فرنسا والجزائر اتحاد دائم لا انفصام فيه وان الحكومة ستصارع لتبقى فرنسا في الجزائر .
٢- دعا ثوار الجزائر إلى وضع السلاح ووعدهم بإجراء انتخابات حرة بعد ثلاثة أشهر .

٣- اعتراف فرنسا بشخصية الجزائر واحترامها ، أما الدساتير الخاصة بالجزائر فإنها ستعدل بمحادثات مع ممثلي الشعب الجزائري .
٤- يجب أن يضمن الدستور للمجموعة الإسلامية الاعتراف بوجودها وحقوقها واحترام هذا الوجود وهذه الحقوق كما يضمن للفرنسيين حقوقهم على ان يتضمن الدستور الجديد الحرية والمساواة للجميع .

إلا أن الفرنسيين رفضوا ما أطلق عليه بالإصلاحات ، في حين حدث إضرابا عاما وشاملا بين الجزائريين المقيمين في باريس أدى إلى إرباك العمل بالمعامل والمصانع كما حدثت مظاهرات حاشدة إلا أنها قمعت من قبل الشرطة الفرنسية واعتقلت أعدادا كبيرة منهم واضطرت إلى الإفراج عنهم في اليوم التالي[٦].

وفي الدورة ٥٦-٥٧ حيث انتهت الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية ووافقت على مشروع قرار تقدمت به الدول العربية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية تساندها الدول الشيوعية وينص على : " إن الجمعية العامة بعد مناقشة القضية الجزائرية وبعد علمها بالوضع المأساوي هناك ، تعرب عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وبالطرق السلمية المناسبة والتفاهم المشترك " [٧].

في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ شرعت الأمم المتحدة في بحث القضية الجزائرية للمرة الثانية وقد أعلنت " إن الجمعية العامة بعد دراسة قضية الجزائر وبعد التذاكر بقرارها في ١٥ شباط ١٩٥٧ ترى جملة أمور :- [٨]

أولا : تعرب عن قلقها البالغ مرة أخرى لما يجري في الجزائر .
ثانيا : أنها تأخذ بعين الاعتبار الخدمات التي قدمها كلا من ملك مراكش ورئيس تونس.

لقد تجلى الموقف الفرنسي من هذه القرارات بمقاطعة اجتماعات بحث القضية الجزائرية وطلب منحها فرصة لتسوية القضية ، وقد سجل طلبها هذا اعتراف ضمني بصلاحية الأمم المتحدة لبحث المسالة الجزائرية ويعد تطور كبير عن موقفها بالجلسة الأولى عام ١٩٥٥ وذلك أثناء مناقشة القضية حين هددت بالانسحاب من الأمم المتحدة واجتماعاتها وقد نفذت بالفعل بعض ما هددت به مما أدى حينها إلى تأجيل القضية في حين كان موقفها هذه المرة بعدم مغادرة المجلس والتزام الصمت وكان لها بعض الرضا عن القرار الأخير ، وقد اعتبر المراقبون للإحداث ان هذا الموقف الفرنسي الأخير يعد اعترافا صريحا بشخصية الجزائر المستقلة وتراجعا كبيرا عن جميع مواقفها السابقة تجاه هذه القضية [٩].

الموقف الدولي من القضية الجزائرية:

ان دخول القضية الجزائرية هيئة الأمم للمرة الثالثة وما وصلت اليه من تقدم على طريق الاعتراف الدولي بأحقية الجزائر على نيل استقلالها حيث شنت الصحف الأمريكية وعلى رأسها النيويورك تايمز حملات عنيفة ضد فرنسا بعدما قامت به من نقل فيلق من جنودها المرابطين في اللورين غرب أوربا الى الجزائر ، كما تناولت الصحيفة نفسها إشارات صادرة من وزارة الخارجية الأمريكية من بينـــها ان وزارة الخارجية الأمريكية تزداد كل يوم شكا في الأسس القانونية التي تقوم عليها السيادة الفرنسية في الجزائر . كما أشارت الصحيفة نفسها في عدد آخر إلى ان وزارة الخارجية الأمريكية غير مستعدة لان تسمح للفرنسيين باستعمال العتاد الأمريكي في شمال أفريقيا لأنه اصحب من غير الممكن للدول الأجنبية ان تحكم مستعمراتها بواسطة الرعب والإرهاب وان على فرنسا في الجزائر كما في المغرب يجب ان تجد حلا ترضي به مطالب الشعوب الإسلامية ، ومما يشجع ان الحكومة الفرنسية يظهر انهـا قررت السير في هذا الطريق[١٠].

ردت صحيفة الاوبزيفاتور الفرنسية على الصحافة الأمريكية عن تذمر الساسة الفرنسيين من المواقف الأمريكية ونشرت على صفحاتها احتجاجا شديد اللهجة على ما أسمته تصرفات الأمريكان واستفزازاتهم ، وطالبت من الحكومة الفرنسية ان تقف موقفا مشددا من هؤلاء اللذين يدعون أنهم أصدقاء لفرنسا على حد قولهم[١١] .

كما انتقل الأمر من حقل الصحافة إلى الدبلوماسية ، حيث أدلى المسيو جوليه وزير شؤون شمال إفريقيا إلى مراسل إحدى المجلات الأمريكية قال فيه أن فرنسا كانت قد سمحت لأمريكا بإنشاء مطارات هامة بالمغرب لأنها واثقة من ان التعاون بينها وبين أمريكا يجب أن يكون وثيقا ، إلا انه من المؤسف حقا وجود بعض الأمريكان لحد الآن يأبون فهم السياسة الفرنسية شمال إفريقيا[١٢] .

أما الموقف الهندي من القضية فيمكن أن نوجزه من خلال الوساطة التي عرضها نهرو رئيس وزراء الهند والذي عرض فيها على الحكومة الفرنسية وساطته بشأن الجزائر وقد بين وجهة نظره من هذه المشكلة في البرلمان الهندي بتاريخ ٢٢ مايس ١٩٥٦ والتي أجملها بالنقاط الأربعة التالية :

١- خلق جو سلمي في الجزائر .
٢- اعتراف فرنسا بكيان وشخصية للجزائر .
٣- المساواة بين جميع الشعوب في الجزائر .
٤- الاعتراف بالجزائر كوطن لجميع الشعوب المقيمة فيه بدون أي تفرقة عنصرية.

على أن تجري المفاوضات على هذه الأسس بعد الأخذ بها وفي ضوء مبادئ الأمم المتحدة[١٣].

أما موقف الدول العربية فقد عبر عنه قرار الجامعة العربية الذي ناشد جميع الدول الأعضاء في الجامعة إلى تقديم المساعدة إلى الشعب الجزائري الأعزل وبجميع الوسائل التي تملكها لمجابهة حرب قاسية أعلنت عليه بدون أي مبرر، إلا أن هذه المواقف قد اختلفت من دولة إلى أخرى وكذلك بين مرحلة وأخرى حيث ان معظم الدول

العربية كانت ملتزمة بقرار الجامعة وقدمت مساعدات مادية وأسلحة إلى الثوار في الجزائر وبمختلف الطرق ، إلا أن دخول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم قد أدى إلى تغير المواقف بين دولة عربية وأخرى، فمثلا تغيير الموقف المصري المساند للقضية الجزائرية بكل السبل إلى موقف معتدل بعد زيارة بينو إلى القاهرة حيث أكد للأخير بأنه سيترك لفرنسا مجال حل القضية الجزائرية بنفسها رغم اهتمامه بالحرص على التعبير عن عواطفه نحو رغبات الشعب الجزائري الشرعية مؤكدا بقوة على إعطاء كلمة الشرف التي يعطيها الجندي كما سماها وان مصر لم تقدم أي مساعدات عسكرية للثوار الجزائريين منذ حزيران ١٩٥٥ ، وهكذا ختمت المقابلة ببيان مشترك يدعو إلى حل سلمي للقضية[١٤].

أما الموقف العراقي فقد عبرت عنه الصحف العراقية والتي تناولت حملات عنيفة ضد فرنسا على لسان الساسة العراقيين ، وقد تسابق نوري السعيد وأعضاء البرلمان العراقي في مواقفهم المتشددة وتصريحاتهم ضد السياسة الفرنسية ، وقد قرر مجلس النواب العراقي بالإجماع وطالب عبر رسالة وجهت إلى الأمين العام للأمم المتحدة بحل القضية الجزائرية حلا عادلا ومنحها الاستقلال التام [١٥]. في حين تغير كذلك موقف سوريا والسعودية حيث خفت من حملتها ضد فرنسا وقد برر ذلك بأنه ردا منها لفرنسا على تحفظاتها على ميثاق بغداد[١٦].

يبدو ان المواقف العربية لم تنطلق من دافع الروابط المشتركة والمصير الواحد الذي يربط الشعب العربي في مختلف أقطاره بل كانت هذه المواقف أسيرة المصالح الضيقة من كل دولة من الدول العربية وهذا الكلام ينطبق على المواقف الرسمية العربية من القضية ولا ينطبق على الموقف الشعبي العربي المساند للقضية الجزائرية.

أدى وصول ديغول إلى الحكم عام ١٩٥٨ إلى إحياء المفاوضات السياسية وأعلن مشروعه (سلم الشجعان) في تشرين أول ١٩٥٨ والذي أراد فيه من الثوار وضع السلاح لذلك فشلت الاتصالات وتوقفت ، إلا أنها أعيدت في حزيران١٩٦٠ ولم يصل الطرفان إلى نتيجة ، وفي ٥ أيلول ١٩٦٠ قدم الجانب الفرنسي مشروعا وضع فيه أفكارا جديدة وقد أعلن هذا المشروع في جلسة مجلس الوزراء الفرنسي في٦أيلول ١٩٦٠ تضمن تقرير مصير الجزائر وجاءت بمقولة ديغول الشهيرة(الجزائر جزائرية) ، إلا أن هذا المشروع رفض من قبل غلاة المعمرين الفرنسيين والعسكريين ،الأمر الذي أدى إلى خروج الجزائريين بمظاهرات سلمية ردا على موقف المعمرين والعسكريين الفرنسيين المعارض لاستقلال الجزائر وعرفت بمظاهرات (مظاهرات ١١ سبتمبر ١٩٦٠)[١٧] .

انتقلت بعدها هذه المظاهرات إلى التراب الفرنسي مؤكدة على إصرار الشعب الجزائري على تقرير مصيره ، إلا أن السلطات الفرنسية بدلا من الاستجابة لمطالب المتظاهرين اتخذت إجراءات قمع شملت جميع المهاجرين داخل العاصمة باريس وخارجها ، لكن هذه المظاهرات لم تتوقف رغم أساليب القمع ودعت جبهة التحرير الجزائرية إلى الاستمرار بالتظاهر وحددت يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الأول ١٩٦٠ للقيام بإضراب شامل ، وقد لبى المغتربين نداء الوطن رافعين شعارات ضد أساليب ورموز القمع وعلى رأسهم موريس بايون ومطالبين بالإفراج عن المعتقلين بالسجون الفرنسية [١٨].

لقد كانت لمظاهرات ١١ سبتمبر نتائج ايجابية لا سيما بعد أن اتسعت رقعتها ووصلت الأراضي الفرنسية وبالتالي دفعت ديغول إلى التصريح بان الوضع لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة وانه لا يوجد بالبلاد الفرنسية سوى الماسي وقد حان الوقت للخلاص من هذه الأوضاع بالجلوس على طاولة المفاوضات مع جيش التحرير الوطني باعتباره الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري .

بدأت المفاوضات بين الجانبين يوم ١٨ مايس ١٩٦١ في مدينة ايفان التي تقع على الحدود الفرنسية السويسرية . إلا أن القوى المتطرفة بالجانب الفرنسي ممثلة بالجيش الفرنسي السري والعناصر اليمينية الفرنسية قد أفشلت هذه المباحثات كما أن وجهات النظر بين الطرفين كانت متباعدة في كثير من القضايا ومن بينها قضية القواعد العسكرية وقضية الصحراء الجزائرية والجنسية والمستوطنين لذا توقفت هذه المفاوضات، وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٦١ بدأت المفاوضات مرة أخرى أمام إصرار ديغول على استمرار التفاوض لحل المشكلات العالقة ومن بينها استقلال الجزائر بما فيها الصحراء حيث توصل الطرفان يوم ٦ آذار ١٩٦٢ على اتفاق شامل لحل جميع المشاكل بين فرنسا والجزائر وقد أعلن وقف إطلاق النار يوم ١٩ آذار ١٩٦٢[١٩] .

كان ابرز مضمون هذه الاتفاقية فضلا عن وقف إطلاق النار الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها كما تضمن بنودا لصالح الجانب الفرنسي من بينها تأجير قواعد عسكرية فرنسية في مناطق متفرقة من الأراضي الجزائرية والاعتراف بحقوق وامتيازات الفرنسيين في المناجم والمحروقات وإعطاء حق للشركات الفرنسية في ممارسة نشاطها الاقتصادي والحفاظ على أملاك وأموال الفرنسيين في الجزائر كما أعطت للمستوطنين حق الاختيار بين الجنسية الجزائرية او الفرنسية بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون في جميع المبادين بين الجزائر وفرنسا [٢٠].

وبين ما تضمنته اتفاقية ايفان الثانية في مادتها ١٧ الجزء الثالث ضمانات لتنظيم الاستفتاء على تقرير المصير حيث أجريت يوم ٢ تموز عملية التصويت وجرى فرز الأصوات وكانت النتيجة لصالح الاستقلال حيث كان الموافقين بنعم للاستقلال ٥,٩٩٢,١١٥ من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم ٦,٥٤٩,٧٣٦ في حين جاء الرفض من ١٦,٥٣٤ ناخبا فقط ، وبموجب المادة ٢٤ من اتفاقية ايفان الثانية المتعلق بنتائج الانتخابات اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر ونقل السلطات الى الشعب الجزائري وأعلن يوم ٥ تموز ١٩٦٢ يوم استقلال الجزائر الرسمي [٢١] .

من خلال دراستنا للقضية الجزائرية في سنوات الاستقلال يتضح لنا حجم المعانات التي عاشها هذا الشعب العربي بحكم سنوات الاستعمار الطويلة والتضحيات الكبيرة التي قدمها من اجل الاستقلال . وقد كان لهذين العاملين دورا أساسيا للضغط على فرنسا وحصول القضية الجزائرية على المساندة في المحافل الدولية ، أمام إصرار وتمسك فرنسا ولسنوات طويلة بأطماعها فيها ورفض فكرة طرحها على هيئة الأمم ، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة أمام مقاومة الشعب الجزائري وإصراره على الاستقلال فضلا عن الضغوط الدولية مما دفعها في النهاية مرغمة على قبول فكرة المفاوضات من اجل حل القضية سياسيا ، وقد نشطت الدبلوماسية العراقية في باريس خلال سنوات المباحثات الطويلة والممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٢ بالتصدي لكل صغيرة وكبيرة بما فيها جلسات هيئة الأمم ومقرراتها ومعاهدة ايفان الأولى والثانية ، فضلا عن المواقف الدولية من القضية كما تابعت اقوال الصحف الفرنسية والدولية . وكانت تزود بها وزارة الخارجية العراقية في بغداد عبر تقاريرها الأسبوعية والشهرية متضمنة مقتبسات وقصاصات من اقوال الصحف الفرنسية ، وكانت بحق قد أثرت البحث بمعلومات وثائقية تفصيلية دقيقة .

الهوامش

(١) ملف غ/١٠٨٦/١٠٨٦ ٣/ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس برقم ١/ ١ / ٣٢٦ في ١٢ / ٥ / ١٩٥٦ .
(٢) الملف نفسه ، تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ١ / ١٤ / ٣٤ في ١٢ / ١٠ / ١٩٥٥.
(٣) ملف غ/ ١٠٨٦ /١٠٨٦ / ٣ تقرير السفارة العراقية برقم ٢٢٨/١/١ في ١٠/٢ /١٩٥٥ .
(٤) ملف د / ٢١٥ / ٢١٥ / ٦٠٠ التقرير الصحفي للسفارة العراقية في باريس المرقم ١ / ١٤ /٨ في ١١ / ١٠ /١٩٥٥ .
(٥) ملف ع / ٢٠٣٨ / ٢٠٣٨ / ١ تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم ١ / ١ / ٣١ في ٢٠ / ٢/ ١٩٥٦.
(٦) ملف ع / ٢٤٩٧ / ٢٠٣٨ / ١ تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم ١ /١ / ١٦٧ في ٧ / ٧ /١٩٥٧.
(٧) ملف غ / ٢٨٨٢ / ٢٨٨٢ / ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم١ / ١ / ١٤٧ في ١٩٥٧/١١/٢٨.
(٨) الملف نفسه، تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم ١ / ١ / ٢٤٤ في ٣٠ / ١١ / ١٩٥٧.
(٩) ملف د / ٢٤٨٤ / ٢٤٨٤ / ٦٠٠ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس رقم ١ / ١٤ / ٢٥٩ في ١ / ١٢ / ١٩٥٧ .
(١٠) ملف ع / ١٨٢ / ١٨٢ /٢ تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم سياسية /١٨١/١ في٨/١٢ /١٩٥٧.
(١١) ملف ع / ٦٨٧ / ٦٨٧ /٣ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم ١ / ١ /٦٦ في ٢١ / ٨ / ١٩٥٧ والمتضمن مقتبسات من أقوال الصحف الفرنسية.
(١٢) ملف غ/ ١٠٨٦/١٠٨٦ /٣ تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم ٣٨٣/١٦/١ في ١٩٥٧/٧/٧ .
(١٣) ملف غ /٢٨٨٢/٢٨٨٢ /٣ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم ١٥٠/١/١ في ١٩٥٦/٧/٣٠ تصريح رئيس وزراء الهند خلال مروره في باريس بطريق عودته من مؤتمر الكومنولث .
(١٤) ملف ع/٨/٣٢٣/٣٢٣ تقرير السفارة العراقية في القاهرة المرقم س/٦٣١/٢ في١٩٥٦/٦/٢١.
(١٥) صحيفة الحرية ، بغداد ، العدد ٣٦٠١ في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ ؛ صحيفة الشعب ، بغداد ، العدد٧٨١ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ .
(١٦) ملف رقم ٢/٢٦٦٤/٢٦٦٤ تقرير السفارة العراقية في دمشق برقم ٦٦٥/٣/١ في ١٩٥٧/٧/١ .
(١٧) ملف غ/٣/٦٨٧/٦٨٧ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم ٦٦/١/١ في ١٩٦٠/٩/٣٠ .
(١٨) ملف غ/٣/٦٨٧/٦٨٧ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم ١٥٥/١٠/١ في ١٩٦٠/١٠/٣٠
(١٩) ملف غ/٣/٢٠٣٢/٢٠٣٢ تقرير السفارة العراقية في باريس المرقم ١٠١/٢٧/١ في ١٩٦٢/٣/٢٧ .
(٢٠) ملف غ/٣/٦٨٧/٦٨٧ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم ١٥٥/١٠/١ في ١٩٦٠/١٠/٣٠
(٢١) ملف غ / ١٦٢٤/١٦٢٤ التقرير الشهري للسفارة العراقية في باريس المرقم١٥٦/١٤/١ في١٩٦٢/٥/١٠.